



ISSN: 2957-3874 (Print)

Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences (JFHS)

<https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/95>

مجلة الفارابي للعلوم الإنسانية تصدرها جامعة الفارابي



ديناميكيات التغير المناخي والتحول السكاني في جنوب العراق التحديات الجيوسياسية البيئية وانعكاساتها على الأمن الإنساني والاقتصادي

م.د. سلام مجهول شهد

المديرية العامة لتربية الديوانية

**Climate Change Dynamics and Population Shift in Southern Iraq:
Geopolitical and Environmental Challenges and Their Implications for
Human and Economic Security**

Dr. Salam Majhoul Shahd

General Directorate of Education, Diwaniyah

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى دراسة ديناميكيات التغير المناخي والتحول السكاني في جنوب العراق، مع التركيز على التحديات الجيوسياسية البيئية الناتجة عنها، وانعكاساتها على الأمن الإنساني والاقتصادي. يعتمد البحث على منهجية تحليلية وصفية مدعومة بالبيانات المناخية، والتقارير الميدانية، والدراسات الصادرة عن منظمات محلية ودولية.

تشير النتائج إلى أن جنوب العراق يشهد تغيرات بيئية متسارعة تتمثل في ارتفاع معدلات درجات الحرارة، وتراجع كميات الأمطار، وتفاقم ظاهرة التصحر، وانخفاض مناسيب المياه، وزيادة الملوحة في شط العرب، وهي عوامل مرتبطة بشكل مباشر بالتحكم الخارجي في تدفقات المياه من قبل دول المنبع، ولا سيما تركيا وإيران. وقد انعكست هذه التحولات المناخية على بنية المجتمع المحلي، عبر تسريع وتيرة النزوح الداخلي والهجرة البيئية، خاصة من مناطق الأهوار التي تعرضت لجفاف واسع النطاق، مثل هور الحويزة وهور الحمار، مما أدى إلى فقدان الأنشطة الزراعية والصيد، وتفكك المجتمعات التقليدية.

كما يبين البحث أن التحولات السكانية الناتجة عن التدهور البيئي أسهمت في نشوء تحديات حضرية وأمنية، منها توسع العشوائيات، وتدهور الخدمات الأساسية، وظهور بؤر للفقر والهشاشة الاجتماعية، فضلاً عن ضغوط اقتصادية متزايدة على الأسر النازحة التي فقدت مصادر دخلها المستقرة. على الصعيد الجيوسياسي، فإن استمرار هذه الديناميكيات قد يؤدي إلى تغيرات ديموغرافية تؤثر في التوازنات السكانية والمكانية داخل العراق، وتفتح المجال أمام توترات اجتماعية واقتصادية وأمنية يصعب احتواؤها في ظل غياب سياسات تكيف فعالة.

يخلص البحث إلى أن مواجهة هذه التحديات تتطلب إستراتيجية وطنية شاملة للتكيف المناخي، تتكامل فيها الجهود البيئية والمائية مع سياسات الإسكان والتنمية الاقتصادية، وتستند إلى شراكات دولية لضمان إدارة مستدامة للموارد، مع ضرورة الاعتراف بالهجرة البيئية كقضية مركزية في الأمن الإنساني للعراق. الكلمات المفتاحية: التغير المناخي، التحول السكاني، الأهوار، التصحر، الأمن الإنساني، الأمن الاقتصادي، جنوب العراق.

Abstract

This study aims to examine the dynamics of climate change and population transformation in southern Iraq, with a focus on the resulting environmental geopolitical challenges and their implications for human and economic security. The research adopts a descriptive-analytical methodology supported by climatic data, field reports, and studies issued by local and international organizations. Findings indicate that southern Iraq is experiencing rapid environmental changes, manifested in rising average temperatures, declining rainfall, intensifying desertification, decreasing water levels, and increasing salinity in the Shatt al-Arab. These factors are directly linked to external control over water flows by upstream countries, particularly Turkey and Iran. Such climatic transformations have reshaped the social fabric, accelerating internal displacement and environmental migration, especially from marshland areas that have suffered from extensive drought, such as

the Huweiza and Hammar Marshes. This has led to the collapse of agricultural and fishing activities and the disintegration of traditional communities. The study also reveals that demographic shifts driven by environmental degradation have contributed to urban and security challenges including the expansion of informal settlements, deterioration of basic services, and the emergence of poverty pockets and social vulnerability. Economically, displaced households face increasing pressures after losing stable income sources. Geopolitically, the persistence of these dynamics could lead to demographic changes affecting population and spatial balances within Iraq, creating potential for social, economic, and security tensions that may be difficult to contain in the absence of effective adaptation policies. The study concludes that addressing these challenges requires a comprehensive national climate adaptation strategy integrating environmental and water management with housing and economic development policies. It also calls for international partnerships to ensure sustainable resource management and for recognizing environmental migration as a central issue in Iraq's human security agenda. Keywords: Climate change, population transformation, marshlands, desertification, human security, economic security, southern Iraq.

المقدمة

يمثل التغير المناخي أحد أبرز التحديات البيئية العالمية التي لم تعد تتحصر في بعدها الطبيعي، بل باتت ظاهرة مركبة تعكس أثارها على مجمل البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، خصوصاً في المناطق الجغرافية الهشة بيئياً، مثل جنوب العراق. لقد أصبح من الواضح أن التغير المناخي لا يؤثر فقط على النظام البيئي، وإنما يتسبب في تحولات سكانية واسعة، تتمثل في النزوح، وتغير أنماط الاستيطان، وانهيار النظم التقليدية للمعيشة، ما يُنتج بيئة متأزمة تتداخل فيها أبعاد الجفاف، والضغط السكاني، والصراع على الموارد، الأمر الذي يُعيد تشكيل المشهد الجيوسياسي للمنطقة. ويكتسب جنوب العراق أهمية خاصة في هذا السياق، نظراً لاعتماده الكبير على الموارد المائية القادمة من خارج حدوده، وما يشهده من تدهور متسارع في الأراضي الزراعية، وارتفاع معدلات التصحر، وتكرار العواصف الغبارية، إلى جانب تزايد معدلات الهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة. هذه التغيرات لا تعكس فقط أزمة بيئية، بل تكشف عن تصدع في الأمن الإنساني والاقتصادي، وتهديد مباشر لمستقبل التنمية في المنطقة.

مشكلة البحث :

تتعلق هذه الدراسة من إشكالية مركزية تتمثل في: "كيف تسهم ديناميكيات التغير المناخي في جنوب العراق في إعادة تشكيل التحولات السكانية؟ وما انعكاسات ذلك على الأمن الجيوسياسي والاقتصادي والإنساني في المنطقة؟"

فرضيات البحث :

١. إن التغير المناخي هو عامل جوهري في دفع موجات التحول السكاني والنزوح الداخلي في جنوب العراق.
٢. يؤدي التدهور البيئي المصاحب لتغير المناخ إلى تهديد مباشر للأمن المائي والغذائي، بما يؤثر على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.
٣. يمثل هذا الوضع المناخي-الديموغرافي المتفاجم بيئة خصبة لتصاعد التوترات الجيوسياسية في المنطقة.

اهداف البحث :

تحليل مظاهر التغير المناخي في جنوب العراق خلال العقدين الأخيرين. دراسة أنماط التحول السكاني الناتجة عن التغيرات المناخية والبيئية. رصد الانعكاسات الأمنية والاقتصادية لهذه الظواهر في الإقليم. تقديم إطار تحليلي يدمج البعد الجيوسياسي والبيئي لفهم ديناميكيات الأزمة. اقتراح استراتيجيات وطنية للتكيف البيئي وتعزيز الاستقرار الإنساني.

أهمية البحث :

تتجلى أهمية هذا البحث في كونه يتناول أحد أكثر المواضيع إلحاحاً في الدراسات البيئية والجيوسياسية الحديثة، حيث يسلط الضوء على العلاقة التبادلية بين التغير المناخي والتحولات السكانية في بيئة هشة مثل جنوب العراق. كما تبرز أهمية الدراسة في ربطها بين التحولات المناخية والتداعيات السياسية والأمنية، ما يجعلها تساهم في سدّ فجوة بحثية قائمة في الأدبيات العربية، خاصة في ظل ندرة الدراسات التي تتناول الموضوع من منظور جيوسياسي بيئي متكامل.

نهجية البحث :

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي في دراسة الظواهر المناخية والبيئية المعتمدة على بيانات مناخية وسكانية رسمية، إلى جانب المنهج الجيوسياسي لفهم التفاعلات السياسية والأمنية التي تنشأ من نتائج التحولات البيئية والديموغرافية. كما سيتم الاستعانة بتحليل خرائط التغيرات البيئية، والوثائق الصادرة عن منظمات أممية ومحلية ذات صلة.

مداور الدراسة:

تنقسم هذه الدراسة إلى محورين رئيسيين، يعالجان في ترابط منهجي واضح العلاقة بين التغيرات البيئية العميقة في جنوب العراق، والتحولات السكانية ذات الطابع الجيوسياسي والاجتماعي والاقتصادي، وذلك وفق الهيكلية الآتية:المبحث الأول: التغير المناخي وأبعاده البيئية في جنوب العراق: يتناول هذا المبحث الإطار المفاهيمي والميداني لظاهرة التغير المناخي في المنطقة الجنوبية من العراق، مع التركيز على تحولات المناخ، وأنماط الأمطار، وتفاقم التصحر، وتدهور الأراضي. وينقسم إلى مطلبين:المطلب الأول: مظاهر التغير المناخي، وتشمل الارتفاع في درجات الحرارة، تفاوت معدلات الأمطار، انتشار الجفاف، وتراجع الغطاء النباتي والمساحات الزراعية.المطلب الثاني: التحديات البيئية الناجمة عن هذه التحولات، مثل شح المياه، وتدهور جودة التربة، وازدياد العواصف الغبارية، وانعكاسات ذلك على التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية.المبحث الثاني: التحول السكاني وانعكاساته الجيوسياسية: يسلط الضوء على التحولات الديموغرافية الناتجة عن التأثيرات البيئية، وبخاصة النزوح الداخلي والهجرة البيئية، وما يرافقها من تحديات على مستويات الأمن الإنساني، والاستقرار الاجتماعي، والتنمية الاقتصادية. ويُقسم إلى مطلبين:المطلب الأول: النزوح والهجرة الداخلية الناتجة عن التغير المناخي، مع تحليل دور الجفاف، وجفاف الأهوار، وتقلص فرص المعيشة في دفع موجات السكان نحو الحواضر. المطلب الثاني: الانعكاسات الجيوسياسية والاقتصادية لهذا التحول، بما في ذلك آثار النزوح على الأمن الغذائي، والهشاشة الحضرية، وتبدل أنماط الاستقرار السكاني في المنطقة.تُختتم الدراسة بخاتمة تتضمن أهم النتائج والتوصيات المقترحة لصناع القرار، مع قائمة توثيق علمية بالمصادر والمراجع.

المبحث الأول التغير المناخي وأبعاده البيئية في جنوب العراق

يعتبر تغير المناخ من القضايا البيئية البارزة في العصر الحالي، حيث يؤثر بشكل مباشر وعميق على الأنظمة الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية. يُعرف تغير المناخ بأنه "التغيرات المستمرة في أنماط الطقس على كوكب الأرض"، ويشير إلى التحولات التي تطرأ على المتوسطات المناخية والأنماط العامة لفترات زمنية طويلة تمتد لعقود أو أكثر^١. تشمل هذه التغيرات ارتفاع درجات الحرارة العالمية (المعروفة بظاهرة الاحتباس الحراري)، والتغيرات في معدلات وأنماط هطول الأمطار، بالإضافة إلى ارتفاع مستوى سطح البحر، وتغيرات في أنماط الرياح والعواصف. وتُعتبر الأنشطة البشرية لاسيما احتراق الوقود الأحفوري وإطلاق غازات الاحتباس الحراري من أهم العوامل التي ساهمت في تسارع هذه الظاهرة. إذ تسببت الثورة الصناعية منذ منتصف القرن التاسع عشر في زيادة غير مسبوق في تركيز غازات الدفيئة، وعلى رأسها غاز ثاني أكسيد الكربون، مما أدى إلى حبس مزيد من الحرارة في الغلاف الجوي للأرض، وبالتالي ارتفاع درجات الحرارة بشكل سريع وغير طبيعي مقارنة بالتغيرات المناخية التاريخية. وتؤكد بيانات وكالة ناسا (٢٠٢٣)، المستخلصة من عينات الجليد والقياسات الحديثة، أن مستويات غاز ثاني أكسيد الكربون قد بلغت معدلات لم تشهدها الأرض منذ مئات الآلاف من السنين، الأمر الذي يعكس الدور البشري الواضح في تعزيز ظاهرة الاحتباس الحراري وإحداث اختلالات واسعة في النظام المناخي العالمي^٢. وفي هذا السياق، لا يُستثنى جنوب العراق من تداعيات هذه الظاهرة، حيث يشهد الإقليم تغيرات مناخية حادة انعكست بشكل مباشر على موارده الطبيعية، ولا سيما المياه والأراضي الزراعية، ما أدى إلى تفاقم التصحر وارتفاع ملوحة التربة والمساحات المائية، وتراجع الإنتاج الزراعي، فضلاً عن تزايد وتيرة العواصف الترابية وموجات الجفاف. إن دراسة هذه التحولات المناخية في جنوب العراق تكتسب أهمية علمية وعملية كبيرة، إذ تمثل مدخلاً لفهم أبعاده البيئية وأثرها في إعادة تشكيل خارطة الديموغرافية والاقتصادية للمنطقة، كما تساعد في صياغة استراتيجيات وطنية وإقليمية للتكيف مع هذه الظاهرة والحد من آثارها المدمرة على الأمن الإنساني والاقتصادي^٤.

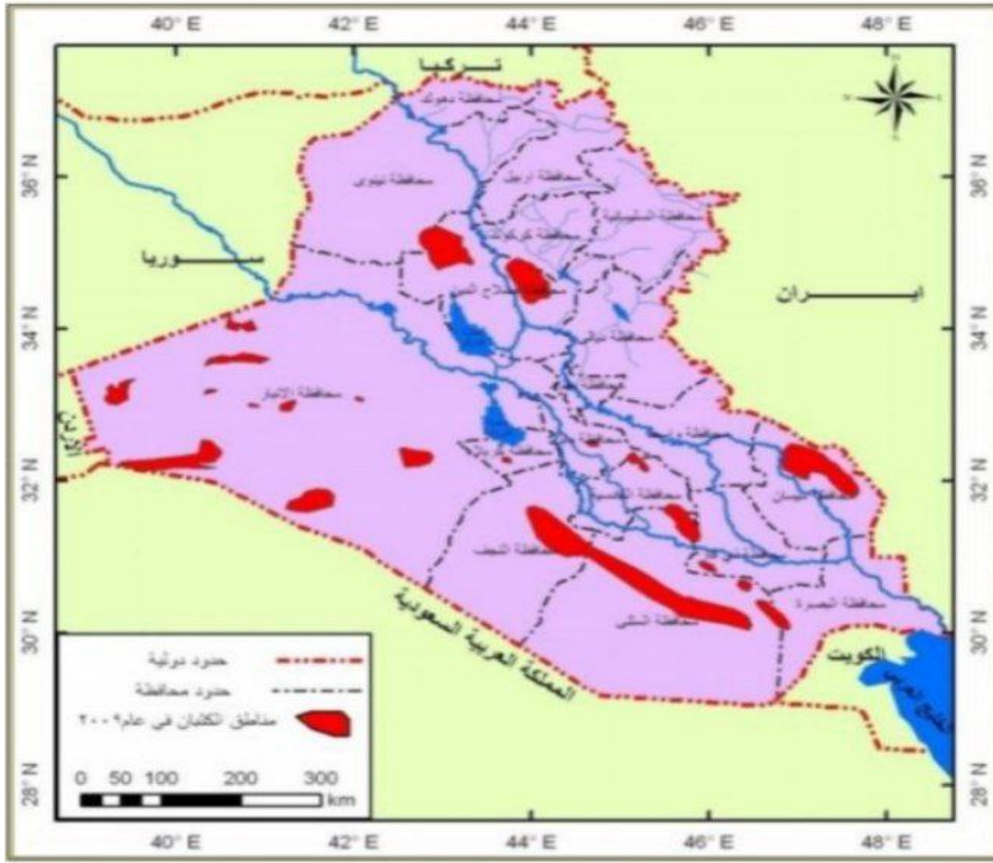


الشكل (١) يوضح التغير في مستويات غازات الاحتباس الحراري عبر الزمن

المطلب الأول مظاهر التغير المناخي في جنوب العراق

يشهد جنوب العراق تغيرات مناخية مركبة تمثل تحديًا بيئيًا حادًا تتقاطع فيه الأبعاد الطبيعية والبشرية. فخلال العقود الثلاثة الأخيرة، سُجّلت تحولات ملحوظة في درجات الحرارة، وأنماط هطول الأمطار، ومستويات المياه السطحية، إضافة إلى تقادم مظاهر التصحر وتراجع الغطاء النباتي. وتعود هذه الظواهر في جوهرها إلى مزيج من التغيرات المناخية العالمية والنشاطات البشرية المحلية التي فاقمت هشاشة البيئة في المنطقة. فقد ارتفعت درجات الحرارة بشكل واضح، حيث تشير تقارير الهيئة العامة للأواء الجوية العراقية إلى زيادة معدلات الحرارة السنوية بحدود ١.٦ إلى ٢ درجة مئوية مقارنة بما كانت عليه في منتصف القرن الماضي، ما ساهم في زيادة معدلات التبخر، وشدة الجفاف، وندرة المياه السطحية والجوفية، ولا سيما في محافظات الجنوب مثل البصرة وذي قار والمثنى. ويصاحب هذه الظاهرة انخفاض حاد في معدلات هطول الأمطار، لا من حيث الكمية فحسب، بل من حيث انتظامها الزمني، حيث أصبحت الأمطار تتركز في فترات قصيرة وتسبب سيولاً لا تسهم فعلياً في تغذية المياه الجوفية أو إنعاش التربة الزراعية، بل تتسبب أحياناً في نحتها وتجريفها. من أبرز نتائج هذه التحولات المناخية تقادم "ظاهرة التصحر"، وهي ليست مجرد نتيجة فرعية، بل تمثل أحد أخطر المظاهر الجيومناخية التي تهدد استدامة الحياة في جنوب العراق. لقد ظهر مفهوم التصحر في الساحة العلمية وأواخر أربعينيات القرن العشرين، وتطور حتى أقرّ تعريفه الرسمي في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر عام ١٩٩٤، بوصفه "تدهور تربة الأرض في المناطق القاحلة وشبه القاحلة والمناطق الجافة وشبه الرطبة، الناتج عن عوامل تشمل التغيرات المناخية والنشاطات البشرية^١، ويعني التصحر أيضاً فقدان الأرض قدرتها على الإنتاج البيولوجي تدريجياً، نتيجة لتفاعل مجموعة من العوامل الطبيعية والبشرية التي تؤدي إلى تحول البيئات الخصبة إلى نظم تشبه الصحارى^٢ من حيث الغطاء النباتي والتنوع الحيوي وخصوبة التربة^٣. وقد ثار جدل علمي حول اعتبار التصحر قضية عالمية، بحيث سعت بعض الدول النامية المتأثرة بهذا الظاهرة إلى تضمينها ضمن "المشكلات العالمية" المعترف بها من قبل مرفق البيئة العالمي، إلى جانب قضايا أخرى مثل تغير المناخ وتعب الأوزون والتنوع البيولوجي والمياه الدولية^٤. من بين التعريفات الأكثر دقة للتصحر هو وصفه بأنه "عملية تدهور مستمر للنظام البيئي الجاف تؤثر على التربة، والغطاء النباتي، والموارد المائية، والإنتاجية الزراعية، وتحدث بشكل تدريجي وتراكمي". تزداد شدة هذه الظاهرة في ظل غياب سياسات بيئية فعالة وتوسع الأنشطة البشرية التي تمارس ضغطاً على الأرض^٥.

في جنوب العراق، تتجلى هذه الظاهرة بوضوح في فقدان الأراضي الزراعية لخصوبتها نتيجة نقص المياه، وارتفاع درجات الحرارة، وتكرار فترات الجفاف. وقد أدى ذلك إلى حدوث تعرية.



الشكل (٢) يوضح أسباب مشكلة التصحر في العراق^{١١}

المطلب الثاني التحديات البيئية الناتجة عن التغير المناخي في جنوب العراق

أسفرت التغيرات المناخية في جنوب العراق عن سلسلة من التحديات البيئية المتزايدة، التي لم تقتصر فقط على اختلال التوازن الطبيعي، بل امتدت لتشمل الإنسان وموارده وأمنه الغذائي والصحي والاجتماعي. فقد أصبح النظام البيئي في المنطقة غير قادر على التكيف مع الاضطرابات المناخية المتسارعة، خاصة في ظل ضعف البنية التحتية البيئية وتراجع سياسات الإدارة المستدامة للموارد، مما أدى إلى نشوء أزمات بيئية متعددة. تتجلى الأزمة الأولى في الانخفاض الكبير في الإنتاج الزراعي نتيجة الظروف المناخية القاسية التي أدت إلى تملح التربة، ونقص المياه، وزيادة موجات الجفاف. يواجه الفلاحون صعوبات متزايدة في زراعة محاصيلهم مع مرور كل موسم، حتى أصبح النشاط الزراعي غير مجدٍ في العديد من مناطق الأهوار والسهل الرسوبي. وقد أظهرت دراسات حديثة أن نسبة كبيرة من الأراضي الصالحة للزراعة أصبحت غير منتجة، مما دفع العديد من السكان للتخلي عن مهنتهم الأساسية والبحث عن مصادر دخل بديلة.^{١٢} نتج عن ذلك موجة نزوح بيئي واسعة من القرى والمناطق الريفية نحو المدن الكبرى في الجنوب، مثل البصرة والناصرية والعمارة. ومع فقدان الأراضي الزراعية وتراجع دخل السكان، أصبحت الهجرة الداخلية خيارًا لا مفر منه للعديد من العائلات المتضررة. تقدر المنظمة الدولية للهجرة أن أكثر من ٢٠ ألف شخص نزحوا من المناطق المتأثرة بالجفاف والتصحر في جنوب العراق خلال الفترة من ٢٠١٩ إلى ٢٠٢٣.^{١٣} لكن هذا النزوح لم يكن مجرد انتقال جغرافي، بل رافقه أعباء بيئية واجتماعية واقتصادية هائلة. فقد أدى إلى زيادة غير متوازنة في عدد السكان في المدن المستقبلية، مما زاد الضغط على الموارد والخدمات مثل الماء، والكهرباء، والصرف الصحي، والرعاية الصحية. كما ساهم في تفاقم أزمات البطالة والسكن، وظهور أحياء عشوائية تغرق إلى أساسيات الحياة الكريمة، مما خلق بيئة ملائمة للمشكلات الاجتماعية والأمنية وزاد من هشاشة النسيج الحضري في غياب سياسات واضحة لإدارة الهجرة البيئية.^{١٤} إضافةً إلى ذلك، ساهم التغير المناخي في تدهور التنوع البيولوجي للنباتات والحيوانات، خصوصًا في بيئة الأهوار التي فقدت كميات كبيرة من مياهها، مما أثر سلبيًا على الحياة البيئية والاقتصادية للسكان المحليين، وأفقدتهم مصادر رزقهم المعتمدة على الصيد والرعي وتربية الجاموس. يُعتبر هذا التدهور من أخطر التحديات، ليس فقط من الناحية البيئية، بل أيضًا من الناحية الثقافية، حيث يؤثر على نمط حياة اجتماعي واقتصادي قائم منذ قرون^{١٥} كما شهدت نوعية المياه في جنوب العراق تدهورًا كبيرًا، نتيجة تراجع تدفقات المياه من دجلة والفرات، وتداخل مياه البحر المالحة مع شط العرب، والتلوث الصناعي المتزايد، مما أدى إلى تفاقم أزمات الصحة العامة، وتسجيل ارتفاع في معدلات الإصابة بأمراض الجهاز الهضمي والكلية، والتسممات

الناجمة عن تلوث المياه، لا سيما في البصرة، التي تعدّ الأكثر تضرراً من حيث نوعية المياه.^٦ كذلك، أدى ارتفاع درجات الحرارة وتكرار العواصف الترابية إلى تدهور جودة الهواء، وزيادة معدلات الإصابة بالأمراض التنفسية والجلدية. وترتبط هذه العواصف ارتباطاً مباشراً بالتصحّر والجفاف، وقد أصبحت مؤشراً مرئياً على التدهور البيئي. وتفيد بيانات وزارة البيئة العراقية بأن أكثر من ٢٧٢ عاصفة ترابية سُجّلت في غضون عشر سنوات، معظمها في الجنوب والوسط، ما يؤكد أن هذه الظاهرة لم تعد موسمية بل شبه دائمة. في ضوء هذه التحديات البيئية المركبة، فإن استمرار التغير المناخي دون استجابات استراتيجية واضحة، سيؤدي إلى أزمات أكثر حدة، لا سيما إذا استمر النزوح الداخلي باتجاه المدن دون تخطيط عمراني وبيئي مسبق. ولذلك فإن الحاجة إلى سياسات وطنية متكاملة للتكيف المناخي أصبحت ضرورة لا ترفاً، تشمل تحسين كفاءة إدارة الموارد الطبيعية، وتعزيز التوازن بين الريف والمدينة، وبناء قدرات المجتمعات المحلية على الصمود في وجه التحولات المناخية.^٧

البحث الثاني التحول السكاني في جنوب العراق وانعكاساته الجيوسياسية على الأمن الإنساني والاقتصادي

شهدت منطقة جنوب العراق في السنوات الأخيرة تغييرات ديموغرافية ملحوظة، نتيجة مباشرة للتدهور البيئي المتسارع، والذي يتصدره التغير المناخي، ونقص المياه، والتصحّر، وانهيار القطاعات الزراعية التي كانت تعد الركيزة الأساسية للحياة الريفية في المنطقة. هذه العوامل أدت إلى حدوث موجات واسعة من "النزوح الداخلي والهجرة البيئية"، حيث بدأ السكان في مغادرة مناطقهم الأصلية، وخاصة الريفية منها، صوب المدن الكبرى مثل البصرة والناصرية والعمارة، بحثاً عن فرص بديلة للعيش والعمل وخدمات صحية وتعليمية أفضل. تشير تقارير التنمية البشرية العراقية إلى أن نسبة السكان الذين هاجروا من المناطق الريفية في جنوب العراق خلال العقدين الماضيين تجاوزت ٣٥٪، في حين ارتفعت نسبة النمو السكاني في بعض المدن الحضرية لأكثر من ٥٠٪. هذا يدل على وجود "ضغط ديموغرافي كبير على البنية التحتية الحضرية" بالتزامن مع زيادة معدلات البطالة والفقر، وتفشي العشوائيات، وتفاقم الأزمات الصحية والغذائية في المناطق الحضرية المستقطبة.^٨ تظهر هذه التحولات السكانية العلاقة المعقدة بين التغيرات البيئية والتحولات الديموغرافية، حيث لا يمكن فصل نتائج التغيرات البيئية عن التداعيات الديموغرافية. فالنزوح الناتج عن التصحر أو الجفاف لا يقتصر على تغيير المكان الجغرافي للسكان، بل يعيد تشكيل الهياكل الاقتصادية، ونمط العلاقات الاجتماعية، وطبيعة الصراع على الموارد. وبالتالي، فإن ظاهرة التحول السكاني في جنوب العراق تعتبر قضية جيوسياسية بامتياز. كل تحول سكاني غير مستقر يترتب عليه تأثيرات مباشرة على الأمن الإنساني من حيث السكن والغذاء والصحة والتعليم، كما يؤثر أيضاً على "الأمن الاقتصادي" من خلال تغيير خريطة الإنتاج والاستهلاك، ونقل الأزمات من الريف إلى المدينة.^٩ تزايد الأعباء الديموغرافية على المناطق الحضرية يقابله فراغ سكاني متزايد في الريف، مما أدى إلى انهيار جزء كبير من نظام الإنتاج الزراعي المحلي، وتراجع المساحات الخضراء، وظهور بيئات مهمشة معرضة للانفجار الاجتماعي أو الاستغلال السياسي. هذا بدوره يعيد تشكيل المعادلة الجيوسياسية على المستويات المحلية والإقليمية، حيث تزداد احتمالات الصراع على الموارد، وتضعف قدرة الدولة على التخطيط والإدارة في ظل ظروف مناخية متقلبة وبنية تحتية غير قادرة على الاستيعاب.^{١٠} في هذا السياق، يتم تناول التحول السكاني كنتاج مباشر للتغيرات المناخية، وتحليل انعكاساته الجيوسياسية من خلال محورين رئيسيين:

المطلب الأول: يتناول أشكال النزوح والهجرة الداخلية المرتبطة بالعوامل البيئية.

المطلب الثاني: يناقش انعكاسات هذه التحولات على الأمن الإنساني والاقتصادي على المستويين المحلي والوطني تكمن أهمية هذا التحليل في أنه لا يركز فقط على الكثافة السكانية أو الاتجاهات الديموغرافية، بل يعالج هذه الظواهر في إطارها الجغرافي السياسي، كعناصر فاعلة في بنية الاستقرار أو التوتر داخل الدولة، خاصة في منطقة مثل جنوب العراق التي تتداخل فيها الأبعاد المناخية والديموغرافية مع التحديات الجيوسياسية والإقليمية.

المطلب الأول النزوح والهجرة الداخلية الناتجة عن التغير المناخي

أصبحت قضية النزوح الداخلي في جنوب العراق، المرتبطة بالتغيرات البيئية والمناخية، واحدة من أخطر الظواهر الاجتماعية والديموغرافية التي تواجه العراق في العقدين الأخيرين. ومع أن النزوح عادة ما يُربط بالصراعات المسلحة أو الأزمات الأمنية، إلا أن جنوب العراق يقدم نموذجاً مختلفاً، حيث يتحول "البيئي إلى سياسي، والطبيعي إلى ديموغرافي" ففي هذه المنطقة، تدفع لظروف المناخية القاسية، وتدهور الأراضي، وشح المياه، وجفاف الأهوار بموجات متزايدة من السكان إلى الهجرة القسرية من أراضيهم الزراعية والقرى النهرية، باتجاه المدن، مما يؤدي إلى إعادة تشكيل الخريطة السكانية والاجتماعية للمنطقة بشكل مقلق.

الاثار الناتجة عن الهجرة البيئية في جنوب العراق:

تترك ظاهرة الهجرة البيئية في جنوب العراق تأثيرات معقدة على عدة مستويات، حيث لا تقتصر آثارها على تغيير الموقع الجغرافي للسكان فحسب، بل تؤدي أيضًا إلى تغييرات عميقة في الهيكل الاجتماعي، والاقتصاد المحلي، والنمو الحضري، بالإضافة إلى طبيعة الأمن والاستقرار. يمكن تحليل هذه التأثيرات في أربعة مستويات مترابطة:

أولاً: الأثر الاجتماعي / تفكك الهياكل التقليدية وتآكل الهوية المحلية تشكل المجتمعات الريفية المحيطة بالأهوار والقرى الزراعية في جنوب العراق وحدات اجتماعية مبنية على الروابط العائلية والعشائرية، وتستند إلى نظم تقليدية مستقرة تعتمد على بيئة الأهوار والزراعة. مع تقادم الجفاف وتدهور الظروف البيئية، اضطرت هذه المجتمعات إلى الهجرة نحو المدن، مما أدى إلى تفكك الروابط الأسرية وزوال العلاقات الاجتماعية التقليدية وغالبًا ما يتم توزيع أفراد الأسرة الواحدة على مناطق مختلفة، مما يضعف الروابط المجتمعية ويفقد الفرد شبكة الأمان الاجتماعي التي كانت متاحة له في قريته أو منطقته الأصلية. كما ساهم النزوح في تآكل الهويات الثقافية المرتبطة بالأهوار، مثل اللغة المحلية، والحرف التقليدية، والعادات الاجتماعية، والملابس، والموسيقى الشعبية، والتي تم تناقلها عبر الأجيال وتعكس العلاقة بين الإنسان وبيئته المائية والزراعية. ومع مغادرة السكان للبيئة التي شكلت هذه الهوية، تراجعت هذه العناصر أو اختفت في بعض الحالات، مما يمثل خسارة ثقافية ووطنية كبيرة.^{٣٠}

ثانياً/ التداعيات الاقتصادية من الاكتفاء الذاتي الى الاعالة: من أبرز الآثار الاقتصادية للنزوح البيئي هو انهيار النشاط الزراعي وصيد الأسماك، واللذين كانا يشكلان المصدر الأساسي للدخل في معظم قرى الجنوب. ومع تراجع المياه وازدياد الملوحة، لم يعد بالإمكان ريّ الحقول أو الحفاظ على الثروة الحيوانية، خصوصًا الجاموس، الذي يُعد موردًا اقتصاديًا أساسيًا لسكان الأهوار. ويفقدان هذه الأنشطة، انتقلت آلاف الأسر من كونها منتجة ومعتمدة على ذاتها، إلى أسر معالة تعيش على المساعدات الحكومية أو الأممية، أو تمتهن أعمالاً هامشية وغير مستقرة في أطراف المدن. وقد أشار تقرير منظمة الأغذية والزراعة (FAO) إلى أن أكثر من ٧٠٪ من العائلات النازحة من مناطق الأهوار لا تمتلك أي مصدر دخل منتظم بعد هجرتها، كما أن نسبة عالية من أفرادها لم يحصلوا على تدريب مهني أو تعليم كافٍ يُمكنهم من الانخراط في سوق العمل الحضري. ويؤدي هذا الوضع إلى زيادة معدلات الفقر، وتكرار البطالة، وتعاضم التبعية للسلطة المحلية والمساعدات.^{٣١}

ثالثاً: التمدد الحضري غير المنظم انفجار سكاني خارج السيطرة: أسفرت موجات الهجرة البيئية في جنوب العراق عن نمو عمراني غير مخطط، حيث استقر معظم النازحين البيئيين في أطراف المدن الكبرى أو في تجمعات سكنية عشوائية تفتقر إلى الحد الأدنى من البنى التحتية. ويأتي هذا التمدد الحضري في ظل غياب سياسات إسكان وطنية فعالة أو برامج لدمج الوافدين الجدد في النسيج الحضري. وقد ترتب على ذلك ظهور أحياء مكتظة تفتقر إلى الماء الصالح للشرب، وشبكات الصرف الصحي، والمؤسسات التعليمية، والخدمات الصحية، مما ساهم في خلق بيئة عمرانية هشة وعرضة للانفجار السكاني. تشير تقارير صادرة عن وزارة التخطيط العراقية إلى أن نحو ٦٢٪ من النازحين البيئيين في محافظتي ذي قار وميسان يعيشون في مساكن غير رسمية، معظمها من الصفيح أو الطين، وتفتقر إلى شبكات كهرباء مستقرة أو خدمات طبية دائمة. هذا النمو غير المنظم لا يشكل عبئاً على الموارد الحضرية فحسب، بل يعرقل أيضًا جهود التخطيط العمراني المستدام، ويعزز من هشاشة المدن، خصوصًا في ظل ضعف الموازنات المحلية، وغياب قاعدة بيانات دقيقة لرصد مواقع وتوزيع النازحين البيئيين.^{٣٢}

رابعاً: المخاطر الأمنية "الهشاشة الاجتماعية وتحديات الاستقرار": لا تقتصر تداعيات الهجرة البيئية على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، بل تمتد لتشمل البعد الأمني والجيوسياسي. إذ تؤدي حالة النزوح غير المنظم إلى نشوء بؤر للفقر والتهميش في ضواحي المدن، تُعد أرضاً خصبة للتوترات الاجتماعية والاستغلال السياسي، خصوصًا من قبل الفاعلين غير الرسميين، أو الجماعات المسلحة، أو الجهات التي تبحث عن أدوات نفوذ في البيئات الهشة. ومع استمرار فقدان الأمل، وتراجع ثقة السكان بالحكومة، يتصاعد الإحساس بالحرمان والتهميش مما يؤدي إلى احتجاجات متكررة، بعضها يتخذ طابعاً عنيفاً، كما سُجل في البصرة والناصرية خلال أعوام ٢٠١٨ إلى ٢٠٢١، نتيجة العجز عن تلبية الاحتياجات الأساسية أو توفير فرص العمل للسكان الوافدين الجدد. وقد حذرت تقارير أممية من أن غياب المعالجة الشاملة لأزمة النزوح البيئي قد يؤدي إلى إخلال في التوازنات السكانية والأمنية لا سيما مع التوقعات المناخية التي تتدرج بمزيد من الجفاف وشح المياه خلال السنوات المقبلة.^{٣٣} واللافت أن "النازحين البيئيين" في العراق لا يتمتعون بنفس الحقوق أو الدعم الذي يُمنح للنازحين نتيجة الحروب أو الإرهاب، مما يضعهم في دائرة قانونية ضبابية، ويجعلهم فريسة للبطالة، والتمييز، وغياب الحماية الرسمية. لذلك أوصت منظمة الهجرة الدولية (IOM) بضرورة الاعتراف القانوني بالهجرة البيئية كنمط من أنماط النزوح الداخلي وإدراجها ضمن سياسات الحماية الوطنية، والتخطيط الحضري، والعدالة المناخية.^{٣٤}

أثبتت نتائج الدراسة أن التغير المناخي في جنوب العراق لم يعد مسألة بيئية بحتة، بل تحول إلى أزمة هيكلية تمس ركائز الأمن الإنساني والاقتصادي والإقليمي للدولة العراقية. فالتحولات المناخية التي تشهدها المنطقة، من ارتفاع درجات الحرارة وتناقص معدلات الأمطار، إلى تصاعد معدلات التصحر وانحسار الغطاء النباتي، انعكست بشكل مباشر على دورة الحياة التقليدية للمجتمعات المحلية، خاصة تلك المعتمدة على الزراعة وتربية الجاموس وصيد الأسماك في الأهوار. وقد أدى جفاف مساحات واسعة من هور الحمار وهور الحويزة إلى فقدان قاعدة الإنتاج المائي والزراعي، ما تسبب في انكماش الاقتصاد المحلي، ودفع السكان إلى هجر قرانهم والانتقال إلى المدن بحثاً عن فرص بديلة للعيش. هذه الهجرات القسرية، التي يمكن وصفها بـ"النزوح البيئي"، أحدثت تحولات ديموغرافية غير مسبوقة، إذ أعادت توزيع السكان جغرافياً، وغبرت من التوازنات السكانية في المدن الجنوبية، ما أوجد ضغوطاً متزايدة على البنية التحتية الحضرية، وأدى إلى ظهور أحياء مكتظة وعشوائية تقتصر على الخدمات الأساسية مثل المياه الصالحة للشرب، وشبكات الصرف الصحي، والتعليم، والرعاية الصحية. وتشير بيانات وزارة التخطيط العراقية إلى أن أكثر من ٦٢٪ من النازحين البيئيين يعيشون في مساكن مؤقتة أو تجمعات غير رسمية، مما يجعلهم عرضة للفقر والتهميش المستمر. كما تبين أن لهذه التحولات انعكاسات عميقة على الأمن الاقتصادي، إذ أدى تراجع الإنتاج الزراعي والحيواني إلى انخفاض حاد في الأمن الغذائي المحلي، وارتفاع مستويات الاعتماد على الاستيراد، وزيادة أسعار السلع الأساسية. ووفق تقارير منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، فقد فقدت بعض المحافظات الجنوبية أكثر من ٦٠٪ من إنتاجها الزراعي والحيواني خلال العقد الماضي، وهو ما يمثل تهديداً مباشراً لاستقرار السوق المحلية وميزان المدفوعات الوطني. هذا الوضع يضع العراق في موقع هش أمام الصدمات الاقتصادية العالمية، خصوصاً تلك المرتبطة بالأزمات الغذائية أو تقلبات أسعار المواد المستوردة. أما على الصعيد الإقليمي والجيوسياسي، فقد أظهرت الدراسة أن أزمة النزوح البيئي في جنوب العراق تتفاقم بفعل تحكم دول الجوار، وخاصة تركيا وإيران، بالموارد المائية المشتركة. إذ يشكل خفض التدفقات المائية القادمة من المنابع، عبر بناء السدود وتحويل مجاري الأنهار، عاملاً رئيسياً في تفاقم الجفاف والتصحر، وهو ما يمنح هذه الدول أداة ضغط جيوسياسي يمكن استخدامها في المفاوضات الثنائية أو في سياق التوترات الإقليمية هذا البعد الخارجي يضيف طبقة جديدة من التعقيد للأزمة، حيث يمتزج البعد البيئي بالبعد الأمني والاستراتيجي. ومن خلال التحليل الشامل، يتضح أن التغير المناخي في جنوب العراق يهدد بتحويل النزوح البيئي إلى أزمة أمنية واجتماعية مزمنة، إذا لم يتم التعامل معها برؤية وطنية متكاملة تشمل الإدارة المستدامة للموارد المائية، وتطوير خطط للتكيف المناخي، وتحقيق توازن تنموي بين الريف والحضر، إضافة إلى تعزيز الإطار القانوني لحماية النازحين البيئيين ومنحهم حقوقاً مساوية لتلك التي تمنح للنازحين جراء النزاعات المسلحة.

التوصيات :

- ١- إطار قانوني للهجرة البيئية: ضرورة إقرار تشريع وطني يعرّف النزوح البيئي ويمنح المتضررين منه حماية قانونية واجتماعية، مع إدماجهم في خطط الإسكان والخدمات.
٢. اتفاقيات مائية ملزمة: تفعيل الجهد الدبلوماسي للتوصل إلى اتفاقيات دولية وإقليمية ملزمة مع تركيا وإيران تضمن حصصاً عادلة من المياه، وتؤسس لآليات مشتركة لإدارة الموارد المائية العابرة للحدود.
٣. برامج التكيف المناخي: إطلاق مشاريع لإعادة تأهيل الأراضي الزراعية، وتحسين كفاءة الري، وتشجيع زراعة الأصناف المقاومة للجفاف، بما يقلل من الاعتماد على الواردات الغذائية.
٤. إحياء الأهوار: وضع خطة شاملة لإعادة إنعاش الأهوار، ليس فقط لأهميتها البيئية والثقافية، ولكن أيضاً لدورها في توفير الأمن الغذائي، واستعادة سبل العيش التقليدية.
٥. تخطيط حضري مستدام: إنشاء برامج حضرية قادرة على استيعاب النازحين، مع توفير البنية التحتية والخدمات الأساسية في المناطق المستقبلية، بما يحد من نمو العشوائيات.
٦. تنمية اقتصادية محلية: دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المناطق المتأثرة، وتوفير برامج تدريب مهني لتحويل النازحين إلى قوة عمل منتجة في الاقتصاد الحضري.
٧. تعزيز نظم الرصد والبيانات: إنشاء قاعدة بيانات وطنية محدثة لرصد التغيرات المناخية وأنماط النزوح البيئي، لدعم صناع القرار في وضع السياسات المناسبة.

المصادر والمراجع

١. إبراهيم الناصري، خليل (1992)، السياسة الخارجية التركية أزاء الشرق الأوسط للمدة 1991-1945، مطبعة الراية، بغداد.
٢. الحلفي، جاسم (2022)، التغير المناخي وأثره على الأمن المائي في العراق، دار الرواد، بغداد.
٣. الخالدي، أحمد (2020)، التغيرات المناخية وأثرها على البيئة، دار الفكر العربي، عمان.
٤. الخزاعي، نعمة (2020)، مجتمعات الأهور في العراق: دراسة اجتماعية بيئية، جامعة البصرة، كلية الآداب.
٥. الخليلي، فراس (2021)، التصحر في الوطن العربي: الأسباب والآثار، منشورات جامعة دمشق.
٦. حمود، ياسر (2021)، الجغرافيا السياسية للموارد والسكان في جنوب العراق، جامعة ذي قار، قسم الجغرافيا.
٧. حامد، ناصر (2020)، الجغرافيا السكانية والتحول البيئي في العراق، جامعة البصرة.
٨. حسن، خالد (2024)، التغيرات المناخية العالمية وحقوق الإنسان، مكتبة جزيرة الورد الحديثة.
٩. حسين، نزار (2020)، قضايا بيئية معاصرة، دار اليازوري العلمية، بيروت.
١٠. سلامة، حسن (2010)، جغرافية الأقاليم الجافة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن.
١١. عباس، محمد، أسباب مشكلة التصحر وتوزيعها الجغرافي وسبل معالجتها في العراق، جامعة الكوفة، كلية التخطيط، النجف.
١٢. وزارة التخطيط العراقية (2022)، التقرير السنوي للسكان والهجرة الداخلية، بغداد.
١٣. وزارة البيئة العراقية (2021)، التقرير الوطني حول مؤشرات التصحر وتدهور الأراضي، دائرة التصحر.
١٤. وزارة البيئة العراقية (2022)، المرصد الوطني للتصحر والمياه، دائرة البيئة والمياه.
١٥. وزارة الموارد المائية العراقية (2022)، تقرير أداء السدود والمجاري المائية، بغداد.
١٦. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) (2021)، تقرير التنمية البشرية في العراق، وزارة التخطيط العراقية، بغداد.

ثانياً: المجالات والأبحاث العلمية

١. عباس، محمد، أسباب مشكلة التصحر وتوزيعها الجغرافي وسبل معالجتها في العراق، مجلة كلية التخطيط، جامعة الكوفة.
٢. عبد الرضا، كريم (2022)، الأمن البيئي في العراق: التحديات والفرص، المركز العربي للبحوث والدراسات البيئية.
٣. عبد الستار، سلمان حسين (2000)، مشاريع جنوب شرق الأناضول الكاب: (CAP) الجوانب الفنية، مجلة الدراسات الاجتماعية، بيت الحكمة، بغداد.

ثالثاً: المصادر الأجنبية :

1. FAO (2023)◦ Water Scarcity and Migration Patterns in Iraq◦ Food and Agriculture Organization of the United Nations.
2. IOM (2023)◦ Climate-Induced Displacement in Iraq: Legal and Policy Gaps◦ International Organization for Migration.
3. IOM (2023)◦ Climate Migration Trends in Iraq: Evidence and Recommendations◦ International Organization for Migration.
4. National Aeronautics and Space Administration (NASA) (2023)◦ How Do We Know Climate Change Is Real?◦ <https://climate.nasa.gov/evidence/>
5. UNCCD (1994)◦ United Nations Convention to Combat Desertification.
6. UNDP (2022)◦ Climate Change and Food Security in Iraq: Challenges and Strategic Responses◦ United Nations Development Programme – Iraq Office.
7. UNDP (2022)◦ Climate Change and Human Security in Iraq: A Policy Brief◦ United Nations Development Programme – Iraq Office.
8. UNEP (2022)◦ Iraq Environmental Outlook◦ United Nations Environment Programme.
9. UN-Habitat (2022)◦ Environmental Displacement and Urban Growth in Southern Iraq.
10. WHO (2023)◦ Climate and Health Country Profile – Iraq◦ World Health Organization.

رابعاً: التقارير الدولية :

- 1.FAO (2023)◦ Water Scarcity and Migration Patterns in Iraq◦ Food and Agriculture Organization of the United Nations.

- 2.IOM (2023)◦ Climate-Induced Displacement in Iraq: Legal and Policy Gaps◦ International Organization for Migration.
- 3.IOM (2023)◦ Climate Migration Trends in Iraq: Evidence and Recommendations◦ International Organization for Migration.
- 4.UNEP (2022)◦ Iraq Environmental Outlook◦ United Nations Environment Programme.
- 5.UN-Habitat (2022)◦ Environmental Displacement and Urban Growth in Southern Iraq.
- 6.WHO (2023)◦ Climate and Health Country Profile – Iraq◦ World Health Organization.

خاصاً: المواقع الإلكترونية

- 1.NASA Climate Change◦ <https://climate.nasa.gov/evidence/>
- 2.International Organization for Migration (IOM)◦ <https://www.iom.int>
- 3.UN-Habitat◦ <https://unhabitat.org>
- 4.UNDP Iraq◦ <https://www.undp.org>
- 5.WHO◦ <https://www.who.int>
- 6.FAO◦ <https://www.fao.org>

هوامش البحث

- ١ - الخالدي ، احمد (٢٠٢٠) ، التغيرات المناخية واثرها على البيئة ، دار الفكر العربي ، عمان ، ص ١٥ .
- ٢ - حسن ، خالد ، (٢٠٢٤) ، التغيرات المناخية العالمية وحقوق الانسان ، ط١ ، مكتبة جزيرة الورد الحديثة ، ص ١١ .
- 3 - National Aeronautics and Space Administration (NASA). (2023). "How Do We Know Climate Change Is Real?". <https://climate.nasa.gov/evidence/>
- ٤ - عبد الرضا، كريم، (٢٠٢٢)، الأمن البيئي في العراق "التحديات والفرص"، المركز العربي للبحوث والدراسات البيئية ، بغداد، ص ٧٣
- ٥ - الحلبي، جاسم. (٢٠٢٢). التغير المناخي وأثره على الأمن المائي في العراق ، دار الرواد، بغداد ، ص ٣٨
- ٦ - الخليلي، فراس. (٢٠٢١). التصحر في الوطن العربي " الأسباب والآثار " ، منشورات جامعة دمشق، ص ٤١ .
- 7 - UNCCD. (1994). United Nations Convention to Combat Desertification
- ٨ - الخليلي، فراس. (٢٠٢١). المصدر السابق ، ص ٤١ .
- ٩ - حسين، نزار . (٢٠٢٠). قضايا بيئية معاصرة، دار اليازوري العلمية بيروت ، ص ٥٦ .
- ١٠ - سلامة، حسن (٢٠١٠)، جغرافية الأقاليم الجافة ، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن ، ص ٣٧١ .
- ١١ - عباس، محمد، أسباب مشكلة التصحر وتوزيعها الجغرافي وسبل معالجتها في العراق ، جامعة الكوفة ، كلية التخطيط، النجف ، العدد ٤١ ، ص ٣١٣ .
- ١٢ - الحلبي، جاسم. (٢٠٢٢). المصدر السابق ، ص ٥١-٥٥
- 13 - IOM. (2023). Climate Migration Trends in Iraq: Evidence and Recommendations. International Organization for Migration, p. 12–14.
- ١٤ - عبد الرضا، كريم ، المصدر السابق ، ص ٩٠-٩٥
- 15 - UNEP. (2022). Iraq Environmental Outlook. United Nations Environment Programme, p. 18–21.
- 16 - WHO. (2023). Climate and Health Country Profile – Iraq. World Health Organization, p. 6–9.
- ١٧ - وزارة البيئة العراقية. (٢٠٢١). التقرير الوطني حول مؤشرات التصحر وتدهور الأراضي ، دائرة التصحر، ص ٣٣-٣٦ .
- ١٨ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP). (2021). تقرير التنمية البشرية في العراق، وزارة التخطيط العراقية، بغداد ، ص ٦٤ .
- ١٩ - حمود، ياسر. (٢٠٢١). الجغرافيا السياسية للموارد والسكان في جنوب العراق، جامعة ذي قار ، قسم الجغرافيا، ص ٩١ .
- ٢٠ - حامد، ناصر. (٢٠٢٠). الجغرافيا السكانية والتحول البيئي في العراق، جامعة البصرة، ص ٧٨ .
- ٢١ - لقد ارتبط مشروع (GAP) ببعض التوجهات السياسية في تركيا فبالرغم من ادعاء الأتراك بأن دوافع هذا المشروع إنمائية إلا أننا ترى أن الدوافع السياسية واضحة للعيان فكثيراً ما تلجا تركيا إلى تسويق سياستها المائية باختلاف الأوقات مع الدول المتشاطئة لذا فان مشروع آل (GAP) أصبح من أهداف تركيا السياسية المتعلقة بالقيام بدور إقليمي في الوطن العربي ودول الجوار الجغرافي بعد انتهاء الحرب الباردة وتطلق تركيا في تعاملها مع مسألة المياه من حسابات سياسية إستراتيجية وليست فنية في ضوء الاهتمام المتزايد بالموارد المائية عالمياً وإقليمياً لذا فإن تركيا في

- هذا المجال جعلت مسألة المياه وسيلة لمواجهة المتغيرات الدولية والإقليمية للحصول على موقع فعال ومؤثر في ما يسمى بالنظام الدولي الجديد. ينظر: خليل ابراهيم الناصري (١٩٩٢)، السياسة الخارجية التركية أزاء الشرق الأوسط للمدة ١٩٤٥ - ١٩٩١، مطبعة الراية، بغداد، ص ١٧١ - ١٧٢
- ٢٢ - عبد الستار سلمان حسين مشاريع جنوب شرق الاناظول الكاب (CAP) الجوانب الفنية مجلة الدراسات الاجتماعية، العدد السابق، بيت الحكمة بغداد ٢٠٠٠، ص ٢٩
- ٢٣ - يقع نهر دجلة قرب منطقة دراغتيجن على بعد ٤٥ كم من الحدود السورية وهذا السد هو من إملائي، ويبلغ منسوب قمته (٥٣٠) أما منسوب الخزن الفيضاني الأعلى فهو (٥٢٨) فيما يبلغ منسوب الخزن الاعتيادي للسد (٥٢٥م) وحجم الخزن الكلي هو (١١٤٠) مليار متر مكعب والمساحة السطحية لبحيرة خزان السد هي ٣٠٠ كم مربع وسيولد السد طاقة كهربائية تصل إلى (١٢٠٠) ميكا واط وبعد من اليمو أكبر سد سينشأ على نهر دجلة وتبلغ تكاليف إنشائه (١٢) مليار دولار وهو محط جدل كبير ومناقشات مع دول الجوار منذ فكرته الأولى في نهاية السبعينات بسبب تأثيراته السلبية العديدة والكبيرة في عدد من المدن الكردية في تركيا ومواقع أثرية وتاريخية مهمة آشورية ورومانية وعثمانية وتأثيراته الشديدة السلبية على العراق إذ سيؤدي السد إلى تقليص كميات المياه الواردة إلى العراق في نهر دجلة إذ ستأثر بشكل كبير عند أكمل تنفيذ السد سيعد المد من كميات المياه المطلقة إلى العراق ، إذ سيحول المناطق الزراعية التي تعتمد على مياه نهر دجلة إلى مناطق صحراوية قاحلة وذلك لان الوارد المائي عند أكمل السد سينخفض إلى (٩.٧) مليار متر مكعب بعد أن كان الوارد المائي لنهر دجلة عند الحدود العراقية التركية هو (٢٠.٩٣) مليار متر مكعب في السنة والذي يشكل ٤٧٪ من الإيراد السنوي لنهر دجلة (٨) وهذا ما يؤثر على تقلص الأراضي الزراعية بسبب انخفاض واردات المياه إذ تبلغ مساحة الأراضي الزراعية التي سوف تعاني من نقص المياه حوالي ٦٩٦.٠٠٠ هكتار من أجود الأراضي الزراعية والتي يعتمد العراق عليها. ينظر: دريان ذنون العباس، تأثير مشروع اليسو على سكان حوض دجلة في العراق عن طريق شبكة المعلومات الدولية (الانترنت). WWW.alwatanvoice.com.
- ٢٤ - وزارة الموارد المائية العراقية. (٢٠٢٢). تقرير أداء السدود والمجاري المائية. بغداد، ص ١٧
- 25- FAO. (2023). Water Scarcity and Migration Patterns in Iraq. Food and Agriculture Organization of the United Nations, p. 12.
- ٢٦ - وزارة البيئة العراقية. (٢٠٢٢). المرصد الوطني للتصحر والمياه، دائرة البيئة والمياه، ص ٢٢. ينظر: الخزاعي، نعمة. (٢٠٢٠). مجتمعات الأهوار في العراق ، ص ٣٣
- 27 - UN-Habitat. (2022). Environmental Displacement and Urban Growth in Southern Iraq, ص ٣٣
- 28 - UNDP. (2022). Climate Change and Food Security in Iraq: Challenges and Strategic Responses. United Nations Development Programme – Iraq Office, p. 23
- 29- UNDP. (2022). Climate Change and Food Security in Iraq: Challenges and Strategic Responses. United Nations Development Programme – Iraq Office, p. 23
- ٣٠ - الخزاعي، نعمة. (٢٠٢٠). مجتمعات الأهوار في العراق "دراسة اجتماعية بيئية" جامعة البصرة، كلية الآداب، ص ٥٥.
- 31 - FAO. (2023). Water Scarcity and Migration Patterns in Iraq. Food and Agriculture Organization of the United Nations, p. 22.
- ٣٢ - وزارة التخطيط العراقية. (٢٠٢٢). التقرير السنوي لسكان والهجرة الداخلية، بغداد، ص ١٩.
- 33 - UNDP. (2022). Climate Change and Human Security in Iraq: A Policy Brief. United Nations Development Programme – Iraq Office, p. 8.
- 34 - IOM. (2023). Climate-Induced Displacement in Iraq: Legal and Policy Gaps. International Organization for Migration, p. 11